مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 04 (02) ديسمبر 2020 ص ص 344-362

العلاقات التونسية الفرنسية ما بين 1577 و 1685
(التميّز والتنوع)

Tunisian-French relations between 1577 and 1685 (distinction and diversity)

درويش الشافعي*
قسم التاريخ بجامعة زيان عاشور- الجلفة - (الجزائر)
البريد الالكتروني: chafaiderouiche@yahoo.fr

تاريخ الايداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/04/01	2020/06/28	2020/12/01

الملخص:

ظلت العلاقات التونسية الفرنسية خلال العصر الحديث، متميزة، نظرا لعراقتها وامتدادها خلال فترة طويلة، وتنوع مظاهرها في الجوانب المختلفة السياسية منها، والديبلوماسية والاقتصادية. وأخص في هذه الدراسة مرحلة مهمة، وبارزة من تلك العلاقات ؛خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1577م، و1685م، منذ بداية العلاقات الرسمية بين الطرفين، وحصول فرنسا على حق التمثيل الديبلوماسي القنصلي لها بتونس، وإلى غاية توقيع معاهدة 1685م، أو ما يعرف بمعاهدة السلم المئوي بين الطرفين، والتي كرست مرحلة طويلة من السلم بينهما لاحقا.

فقد حاولت تسليط الدراسة على طبيعة تلك العلاقات في هذه الفترة، وأن أبرز مدى تنوع تلك المظاهر بين العلاقات السياسية والاقتصادية، وبين السلم والتوتر.

ونتساءل في هذا المقال عن طبيعة العلاقات التي جمعت بين إيالة تونس وفرنسا خلال الفترة (1577-1685)، وماهي الظروف والعوامل التي علاقات الطرفين؟ وما أهم مميزاتها، وخصوصياتها، وعن مظاهرها وانعكاساتها على الطرفين؟ وعلى منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط عموما؟

الكلمات المفتاحية: *تونس ؛ فرنسا ؛ العلاقات التونسية الفرنسية ؛ معاهدات*

* **المؤلف المرسل**

Abstract:

The Tunisian-French relations during the modern era are distinguished, due to their long-standing and long-standing relations, and the diversity of their manifestations in the various political, diplomatic and economic aspects, particularly in this study, an important period, and a prominent phase of those relations, during the period between 1577 AD, And 1685, since the beginning of official relations between Tunisia and France, and France to obtain the right of consular diplomatic representation in Tunisia, and until the signing of the Treaty of 1685, or what is known as the Centennial Peace Treaty between the two parties, which sent a long period of peace between them later.

I have tried to shed light on the manifestations of these relations in this period, and to highlight the diversity of those manifestations between political and economic relations, and between peace and tension.

We wonder, then, about the nature of those relations that were united between Tunisia and France during the period (1577-1685), and the circumstances that contributed to the creation of these relations between them, and the most important characteristics, characteristics, and manifestations, and their implications on the parties? And on the western basin area of the Mediterranean in general?

Key Words: *Tunisia; France; Tunisian-French relations; Treaties.*

مقدمة:

إن العلاقات التونسية الفرنسية تعتبر عريقة، بالمقارنة مع علاقات تونس مع دولة أوربية أخرى خلال الفترة الحديثة؛ ذلك أنه منذ ظهورها كانت تابعة للعلاقات العثمانية-الفرنسية. وقد تنوعت بين السياسية والتجارية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1577م و1685م، كما تأرجحت تلك العلاقات بين السلم والعداء، وشهدت عدة مظاهر كالتمثيل الديبلوماسي، وعقد المعاهدات، والمبادلات التجارية، والحملات العسكرية البحرية، والقرصنة وغيرها. ويمكن أن نجمل محتويات هذا المقال في العناصر التالية :

1- جذور العلاقات التونسية الفرنسية في العصر الحديث.

2- تطور العلاقات التونسية الفرنسية بداية القرن 17م.

3- دور مدينة مرسيليا في العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17م.

4- العلاقات التونسية الفرنسية من 1660 إلى 1685م.

5- العلاقات التونسية الفرنسية بعد معاهدة 1685.

فنتساءل في هذا المقال عن طبيعة العلاقات التي جمعت بين إيالة تونس وفرنسا خلال الفترة (1577-1685)، وما هي الظروف والعوامل التي ميزت علاقات الطرفين؟ وما أهم مميزاتها، وخصوصياتها، وعن مظاهرها، وانعكاساتها على الطرفين؟ وعلى منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط عموما؟

1. الجذور التاريخية للعلاقات التونسية الفرنسية في العصر الحديث:

إن العلاقات بين إيالة تونس وفرنسا قديمة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الإلمام بها كلها، وبتفاصيلها المعقدة، ومن جهة أخرى لا يمكن تجاهلها لأننا لا نستطيع بدونها فهم المراحل اللاحقة، وعليه يمكن إلى الإشارة إلى بعض المحطات، التي أراها مهمة في تلك العلاقات دون الإشارة إلى الكل. وبحكم موقع تونس الجغرافي وتنوع منتوجاتها الفلاحية، ومؤهلاتها التجارية الكبيرة، تعاطت البلاد التونسية مع البلدان المسيحية الأوربية شتى أنواع التجارة، ولم يكن الدين في ذلك رادعا أو محددا لها، وقد تعززت العلاقات التجارية أو تقهقرت حسب الظروف السياسية والاقتصادية والحربية، التي سادت حوض البحر المتوسط[1]. وتعود تلك العلاقات السياسية والتجارية إلى نظام الامتيازات، التي وقعها السلطان العثماني سليمان القانوني، وملك فرنسا فرانسوا الأول Froncois I في سنة 1535م [2] .

وترجع بعض الكتابات العلاقات بين الطرفين بنوعيها إلى فترة متقدمة ؛تعود إلى القرن 15م وبالتحديد إلى سنة 1478م، وهو تاريخ تأسيس الفرنسيين لمركز تجاري في الرأس الأسود .وبعد ذلك بقرن، وتحديدا في سنة 1575م، تم تأسيس وكالة تجارية فرنسية أخرى، هي وكالة فيومارا صلاتا Fiomara-Sallata، وقد اشتغلت هذه الوكالة كملحق للوكالة المركزية برأس نيقرو Cap Négre، واستعملت كمخزن للمرجان، كما سمح أيضا منها بإقامة تبادل تجاري، فقد كانت السفن الفرنسية تقل البضائع النافعة للأهالي القاطنين في الداخل، كالأقمشة وأنواع النسيج المطرزة، ومقابل ذلك يتم اقتناء القمح والشعير،

والذرة الصفراء وقصب السكر والشمع، والمنتوجات الحيوانية، وقد امتدت الحركة التجارية للوكالة حتى مدينة باجة، واستمر استغلال المرسليين للوكالات التجارية إلى غاية سنة 1580م، حيث احتلها الجنويون المستقرون بجزيرة طبرقة بعد أن طردوا الفرنسيين منها [3].

تعود العلاقات الرسمية بين تونس وفرنسا إلى بدء التمثيل الديبلوماسي، وذلك بتعيين أول قنصل فرنسي بتونس بتاريخ 28 ماي 1577م حيث كانت مهمته رعاية مصالح التجار الفرنسيين في تونس، وشغل هذا المنصب لويس دولاموت دارياس Louis De la Motte Driès[4]، ثم خلفه القنصل توماس مارتان Thomas Martin، ثم استمر التمثيل الديبلوماسي فكان فاتحة لعلاقات سياسية وتجارية بين الطرفين، وقد انحصرت تلك العلاقات بين الطرفين حول قضايا متعددة كالأسرى والقرصنة والتجارة [5].

وقد أعطت تلك الامتيازات، ومختلف المعاهدات للتجار المسيحيين في البلاد التونسية، يدا طويلة ؛جعلتهم يتفوقون على التجار المسلمين في معاملاتهم التجارية .وقد سهل هذا النظام قدوم التجار المسيحيين وخاصة الفرنسيين منهم إلى البلاد التونسية ؛يطيلون فيها البقاء ويتوسعون في العمل التجاري، وينتظمون في شكل مجموعة متضامنة عرفت بالأمة la Nation، ومما دعم هذا النظام وجود قناصل موفدين عن حكوماتهم، يمثلونهم لدى الباي، ويقومون بالدفاع عن مصالح الأمة الفرنسية المستقرة بإيالة تونس[6].

وفي سنة 1580م استعادت شركة لنش Lenche المارسيلية المراكز التجارية الفرنسية في تامكرت[7] (الرأس الأسود)، بعد أن تدخل السلطان العثماني تحت ضغط الكونت دو جرميني de Jereméni، لدى علج علي بيلرباي الجزائر وتونس، وقد تقاسمتها مع شركة مارسيلية، وهي الشركة التي أسسها جون بابتست دو نيكول Jean Baptiste de Nicole، مقابل تسديد أداء سنوي بلغ 2662 ريال ذهبي إسباني تسدد إلى حاكم تونس محمد باشا. وفي سنة 1591م سقطت شركة دو نيكول[8]. وفي سنة 1592م تأسست

شركة أخرى في مرسيليا لصيد المرجان في تونس، وكان مديرها يسمى بيار فيو Pierre Viou، وخلال سنوات 1599م و1600م كانت الشركة موجودة، لكنها اختفت في سنة 1606م[9].

2. تطور العلاقات التونسية الفرنسية بداية القرن 17م :

أبرمت فرنسا وتونس خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، عدة معاهدات للسلم والمبادلات التجارية كان أولها في سنة 1605م بين المبعوث الفرنسي الكونت سفاري دو براف Savary de brèves إلى تونس، ومراد رايس في عهد عثمان داي[10]. فقد قبل عثمان داي الاعتراف بصلاحية التنازلات العثمانية لصالح فرنسا بالنسبة للإيالة التونسية، وقد طالب الجانب الفرنسي بالتخلي عن القرصنة ضد سفن الفرنسيين، وبامتيازات قمرقية (جمركية) لصادراته إلى البلاد التونسية، وبظروف استقرار الرعايا الفرنسيين في تونس، وبطبيعة الحال كانت هذه التنازلات تؤسس للعلاقات اللامتكافئة بين تونس وفرنسا، وإن لم تطبق المعاهدة فهي تعبير عن إرادة تحول وتغيير، تعمل على ربط علاقات تجارية سلمية مع فرنسا[11].

لكن العلاقات ساءت بين الطرفين، بسبب عمليات القرصنة التونسية ضد السفن الفرنسية، خلال سنوات 1611م، و1613، و1616م، لذلك رد الفرنسيون بعدة حملات بحرية، كان هدفها القضاء على القرصنة، وتحرير الأسرى الفرنسيين ؛منها حملة الضابط دومنتان de Mantin في سنة 1614م، والحملة المرسيلية بقيادة دو فانشو جير de Vanchan Jir في سنة 1616م [12].

ونتيجة لتأزم العلاقات بين الطرفين أرسل يوسف داي مبعوثا إلى فرنسا لمناقشة مختلف القضايا مع الفرنسيين، وتوج ذلك بإبرام معاهدة في سنة 1617م بين كل من المبعوث التونسي بابا درويش والكونت دوجوا De Joi ممثل الملك الفرنسي لويس الثالث عشر Louis XIII. كما أرسلت فرنسا بعثة أخرى في سنة 1624م بقيادة سانسون نابولون

Sanson Napollon لتحرير الأسرى الفرنسيين بتونس، وبعد مفاوضات تم التوصل إلى عقد معاهدة سلم بين الطرفين [13].

ورغم المحاولات العديدة، التي قام بها الفرنسيون من أجل الحصول على امتياز مماثل في الرأس الأسود، كالذي تحصلوا عليه بالساحل الجزائري لصيد المرجان، وبسبب المنافسة الجنوية باءت محاولاتهم بالفشل، ولم يستطيعوا تنفيذ مشروعهم؛ بتأسيس شركة فرنسية لصيد المرجان بتونس، والقيام بالمعاملات التجارية في الإيالة .وفي سنة 1631م تمكن تاجر مارسيلي يدعى جان أستيل Jen Estelle؛ بعد مفاوضات مع التونسيين؛ وبسبب علاقته المميزة مع باي تونس، من الحصول على تصريح من أجل تأسيس شركة للتجارة في الرأس الأسود في سنة 1632م[14]. وكان عليها بعد أن أخذت لزمة صيد المرجان بالبلاد التونسية، أن تصارع التجار الجنويين، وتدرأ حسد التجار المقيمين بالإيالة التونسية[15].

ومن جهة أخرى وفي نفس الفترة، كلف الكاردينال ريشيليو Richiliou سانسون نابولون Sanson Napolon كمبعوث فرنسي للتفاوض مع يوسف داي، من أجل السماح للفرنسيين بتأسيس شركة للتجارة، واقترح إقامتها في الرأس الأسود. وفي الأخير تم تأسيس الشركة رسميا في سنة 1634م، وكان جان أستيل Jen Estelle عضوا فيها[16]. وبعد اغتيال سانسون نابولون في سنة 1637م، قام التونسيون بتدمير شركة الرأس الأسود، وفشلت كل محاولات الفرنسيين في استعادة الامتيازات في الرأس الأسود، وفي سنة 1651م منح التونسيون المركز للجنويين[17].

ولم تخلو العلاقات التونسية الفرنسية من المناوشات، لأن البحرية التونسية لم تغفل عن الاشتراك في حركة الجهاد البحري، ومعظم هذه الاشتباكات كانت مع الفرنسيين والمالطيين، الذين كانوا يقومون بالغارات على السواحل التونسية، فمثلا في سنة 1641م هدموا الميناء المحصن، الذي أنشأه أسطا مراد، واشتهر باسمه الإيطالي بورتو فارينا

Porto-Farina. ولما تولى مراد بك السلطة انتهج سياسة اتبعها خلفاؤه حتى الحسينيون ؛تقوم على مبدا توثيق العلاقات بفرنسا، باعتبارها دولة أوربية كبرى في حوض البحر المتوسط، وذلك قصد إثبات استقلاله الذاتي عن الدولة العثمانية، والحصول على تأييد أوربا ضد إيالة الجزائر القوية من جهة أخرى[18].

لقد كانت هذه المعاهدات تنقض باستمرار من الطرفين بسبب قضايا القرصنة والأسرى، ولم يكن التونسيون يعارضون السلم بل كانوا يميلون إلى سياسة ودية اتجاه فرنسا إذا جنحت لذلك، خاصة في عهد يوسف داي. أما بعد وفاة ريشيليو، ثم لويس الثالث عشر Louis XIII في سنة 1642م، فلم تكترث فرنسا للقرصنة المغاربية، والتونسية خصوصا بسبب انشغالها بمشاكلها الداخلية، وبحربها في أوربا ضد إسبانيا، لكنها رغم ذلك حافظت على تمثيلها القنصلي في تونس[19].

3. دور مدينة مرسيليا في العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن 17م :

تبنت مدينة مرسيليا الفرنسية عقد المعاهدات التجارية مع الأمم الأخرى، واحتفظت المدينة بحريتها السياسية عن الحكم الفرنسي فترة من الزمن، ثم ظهرت للوجود غرفة التجارة[20]. ويظهر الاحتكار التجاري للمرسليين الذين كانوا يسيطرون على مجال واسع من المبادلات التجارية للعديد من السلع عبر الساحل الغربي للمتوسط، في ظل تحكمهم في مصادر الإنتاج لعدد منها، وأسبقية الامتيازات الممنوحة لهم في هذه المبادلات، ومن المعلوم أن العديد من الأسر المقيمة بمرسيليا أنشأت شركات لاستغلال المرجان في السواحل الشرقية للجزائر، بالإضافة إلى سواحل الإيالة التونسية من عنابة إلى الرأس الأسود[21].

وقد تفوق التجار الفرنسيون وخاصة المرسليون على التجار التونسيين والمغاربة بصفة عامة؛ في معاملاتهم مع الدول المسيحية؛ نظرا لتقدم فنياتهم وقوانينهم الواقية لهم من المزاحمة في أسواقهم الداخلية، خاصة في مدينة مرسيليا، أفقد المغاربة والتونسيين

مباشرة التجارة مع فرنسا، غير أن بعضهم قام رغم كل العوائق بمحاولات في سوق مرسيليا[22].

وفي سنة 1616م قامت الغرفة التجارية لمرسيليا بإرسال القبطان جاك دو فنيشقار Jaques de Vincheguerre على رأس حملة عسكرية إلى تونس لإرغامها على قبول توقيع اتفاق سلام بين البلدين يضمن عدم التعرض للسفن البحرية الفرنسية، أو مصادرة حمولتها، مع الالتزام بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين هناك، مقابل إطلاق سراح الأسرى الأتراك بمرسيليا، وتنفيذا للاتفاق الذي أبرم بين الطرفين، تم إخلاء سبيل مائة وثلاثة أسير فرنسي، وتعهد القبطان بالتزام المرسليين بالوفاء لشروط الاتفاق وترك ابنه كرهينة ضمانا لذلك[23]. لقد ظل التجار المرسليون يحافظون على السلم من خلال تقديم الهدايا للحكام التونسيين[24]. وذلك ما سمح بإيجاد سلم مؤقت بين إيالة تونس وفرنسا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر.

وقد أقام المراديون في تونس ما يشبه حيا خاصا للفرنجة بالقرب من باب البحر؛ حيث تم في سنة 1660م تخصيص فندق Fondouk[25] للفرنسيين؛ وهو أكبر قيساريات المدينة، حيث كانت القيساريات تمثل البناء النموذجي للاستثمارات المربحة، ومن الفنادق الأكثر نموذجية فندق الجالية الفرنسية، وهناك فندق آخر يقيم فيه قنصل فرنسا والتجار الفرنسيون[26]. وقد كان من أوسع الفنادق وأجملها منظرا، لأن القنصل الفرنسي كان يضع تحت حمايته التجار من مختلف الجنسيات، باستثناء الإنجليز والهولنديين[27].

وتشير بعض الكتابات إلى استقرار عدد كبير من التجار الوافدين من مرسيليا في تونس خلال القرن 17م، كان لهم دور كبير في التجارة الخارجية للإيالة التونسية، بالإضافة إلى الجالية القادمة من الدويلات الإيطالية، خاصة من جنوة[28].

إن السيمة الطاغية على النشاط التجاري للفرنسيين بإيالة تونس، هي ارتباطهم الوثيق بمركز رأس المال، الذي يسيطر على أعمالهم أي مرسيليا. فالتجمعات والشركات

التي يكونونها، كان مركز أغلبها موجودا في مرسيليا، وكثيرا ما كانت تعتمد في تشكيلها على الروابط العائلية. ولكن ذلك لم يمنع من وجود بعض الحالات الشاذة؛ حيث كان مركز بعض الشركات موجودا في تونس[29].

وترتكز تجارة الإيالة التونسية أساسا على القموح؛ وهذه التجارة تتطلب سرعة ومرونة في النقل، والتي توفرها المراكب الصغرى، وهذا ما يفسر أن 40% و50% من المبادلات التجارية بين تونس ومرسيليا وليفورنو وجنوة ومالطة ما بعد سنة 1660م، يتم بواسطة السفن الصغرى، ومن جهة أخرى أن انعدام وجود أسطول تجاري تونسي قادر على منافسة الأساطيل الأوربية، جعل هذه الأخيرة تكاد تحتكر كل المبادلات سواء مع أوربا أو مع تونس، ونتيجة لذلك اتسمت التجارة التونسية مع أوربا خلال هذه الفترة بالتبعية [30].

إن المبادلات التجارية بين تونس ومرسيليا خلال سنوات: 1609م – 1651 – 1657 – 1692 – 1699 . ارتكزت على محاور أساسية وهي:

– تجارة عبور شملت البضائع الإسبانية والمشرقية.

– تجارة الحبوب كعنصر رئيسي في صادرات البلاد، إضافة إلى مواد فلاحية أخرى.

– ازدياد الواردات التونسية من المواد الخام ؛الخاصة بصناعة الشاشية، إضافة إلى مواد كمالية.

كانت البضائع الإسبانية والهولندية، التي يتم غنمها من القرصنة ؛كالنيلة وسكر البرازيل والرنكة الدخنة والصوف الإسباني، تورد من تونس، وكذلك خلال الحرب الإسبانية الفرنسية سنوات 1635–1636م؛ زاد عبور المواد الإسبانية من تونس، ومع منتصف القرن السابع عشر أصبح العبور من تونس يهم المواد الشرقية كالحرير، والمنسوجات، والأرز لتجد طريقها إلى مرسيليا، وغيرها من الموانئ الأوربية[31]. وتشير بعض المصادر إلى أن العلاقات التجارية بين تونس، ومرسيليا وصلت إلى حد الخلطة

المالية بين تجار الطرفين. فقد اتخذ الفرنسيون من الوادي المالح، والراس الأسود مراكز تجارية؛ يقتنون بواسطتها إنتاج المنطقة من حبوب، وجلود، وصوف، وكانت شركة صيد المرجان تحاول احتكار هذا التبادل التجاري، وتعمل على إبعاد المنافسين، إن تجارة فرنسا مع هذه المناطق كانت لها أهمية كبيرة ؛فقد اقتنت فرنسا عن طريق الراس الأسود، والوادي المالح، وطبرقة 240 ألف قنطار من الحبوب خلال الفترة من 1633م إلى 1650م[32].

4. العلاقات التونسية الفرنسية من 1660م إلى 1685م:

رغم جنوح إيالة تونس إلى السلم في سنة 1660م في عهد الداي مصطفى قارة قوز، ولويس الرابع عشر Louis XIV، فقد أرسل الداي سفارة بقيادة سيدي رمضان في شهر مارس من السنة نفسها، محملا بهدايا ثمينة للملك لويس الرابع عشر، من أجل تسوية عدة قضايا، وتوطيد أواصر الصداقة بين الطرفين، إلا أن الأساليب الديبلوماسية بين الطرفين فشلت ؛بسبب قضايا تحرير الأسرى الفرنسيين في تونس، وبسبب السياسة الفرنسية المؤيدة للبنادقة في حربهم ضد للدولة العثمانية [33].

قام الدوق دوبوفور Duc de Beaufort في سنة 1665م بحملة ضد السواحل التونسية، بعد فشله في جيجل شرق الجزائر، حيث قاد أسطولا مكونا من 34 مركبا حربيا، فاتجه إلى ميناء حلق الوادي وأحرق ثلاث سفن من العمارة التونسية، التي كانت راسية بالميناء. وأرغم الإيالة التونسية على توقيع معاهدة سلم في 25 نوفمبر من سنة 1665م، تحت ضغط الأسطول الفرنسي، والتي خصت قضية افتداء الأسرى كموضوع أساسي بين الطرفين[34]. بالإضافة إلى الأولوية التي منحتها الإيالة لفرنسا، مقارنة مع الدول الأخرى، ويتضح ذلك من خلال الفصل السابع من المعاهدة: **((إن جميع الأمم التي تتاجر في تونس تتصل بالقنصل الفرنسي، وتدفع له الحقوق المعهودة بكل سهولة؛ باستثناء أمتي الإنكليز والفلامان، اللتين لكل منهما ممثل ديبلوماسي في تونس))**[35].

وقد اختار الدوق لهذه المهمة أحد النبلاء الفرنسيين وهو جاك ديمولان Jaque Dumoulin، والفارس دارفيو le Chevalier D'Arvieux من أجل تسهيل عملية تحرير الأسرى الفرنسيين بتونس، والاطلاع عن أوضاع التجارة والقوة العسكرية بالإيالة. وتمكن من إبرام معاهدة سلم بخصوص التجارة في الرأس الأسود[36].

وبعد الحملة الفرنسية على تونس في سنة 1665م، وإرغام التونسيين على توقيع معاهدة للسلم بين الطرفين، وبعد مفاوضات قادها كل من المبعوثين الفرنسيين جاك دومولان والفارس دارفيو ؛تمكن الفرنسيون من استرجاع امتياز التجارة في الرأس الأسود بعد توقيع معاهدة مع مراد باي الثاني في 02 أوت 1666م، وأعادوا تأسيس الشركة الفرنسية، التي منحت حق احتكار تجارة الحبوب، وصيد المرجان، ومنع التونسيون أي تعامل تجاري مع غير الفرنسيين، وحددت مدة المعاهدة بعشرين سنة[37].

غير أن معاهدة سنة 1666م لم تنص على أي تنازل ترابي لفائدة الفرنسيين، وتمنع على المؤسسات الفرنسية، أن تكتسي أي مظهر من مظاهر التحصينات، وكانت اللزمات تقدر بخمسة أضعاف لزمات البستيون ؛من دون أن تتحمل الشركة التجارية الفرنسية تكاليف أخرى، بل كانت تحظى علاوة على ذلك بحق المتاجرة في القمح والشعير[38].

لم تتمكن معاهدة سنة 1666م من الحفاظ على السلم بين تونس وفرنسا ؛بسبب تصاعد عمليات القرصنة بين الطرفين، لذلك كلف لويس الرابع عشر Louis XIV الماركيز دومارتال de Martal في سنة 1670م للقيام بحملة بحرية ضد السواحل التونسية بهدف حماية التجارة الفرنسية، لكنه فشل في ذلك، فاكتفى هذا الأخير بقنبلة ميناء حلق الوادي، ثم عاد إلى فرنسا .وبعد عامين عاد مرة أخرى إلى قصف الموانئ التونسية بعد أن منحه لويس الرابع عشر صلاحيات كبيرة، وأرغم الداي محمد منتشالي على توقيع معاهدة جديدة في سنة 1672م ؛أكدت على ما جاء في معاهدة 1665م[39]. فيما يخص قضايا الأسرى، والتجارة، والمعاملة بالمثل، وتسوية كل القضايا بين الطرفين[40].

وبعد سنة 1672م وقعت اضطرابات سياسية داخلية في تونس؛ منها الصراع الداخلي على الحكم، والتهديد الجزائري على الحدود الغربية[41]. أثرت على استقرار تونس وتجارتها الخارجية؛ خاصة مع فرنسا فقد تعرض الرعايا الفرنسيون لأخطار كثيرة، حيث أرغم القنصل الفرنسي على دفع مبالغ مالية من أجل حماية حياته وممتلكات ورعاياه، كما اضطر التجار الفرنسيون لبيع بضائعهم وسلعهم المخزنة في متاجرهم بمدينة تونس بأسعار منخفضة، فاضطرت الغرفة التجارية بمرسيليا إلى تعويضهم[42].

ونتيجة لهذه الأوضاع التي أثرت على المستوى السياسي للإيالة، لم يكن باستطاعة الداي، قطع العلاقات مع فرنسا، لذلك حاولت إيالة تونس انتهاج سياسة سلمية مع فرنسا، فأرسل الداي محمد طاباق مبعوثا إلى فرنسا هو بابا رمضان في سنة 1680م، من أجل تحرير الأسرى التونسيين، الذين كانت السفن الفرنسية قد أخذتهم من السواحل التونسية، لكن المهمة فشلت ولم يعد المبعوث التونسي إلا بعد عامين من فرنسا، ومعه فقط خمسة وخمسون أسيرا[43].

وفي سنة 1683م طلب الداي أحمد شلبي من الفرنسيين تجديد معاهدة 1672م من أجل تحقيق السلم، بسبب التهديدات الفرنسية للسواحل التونسية، لذلك كلف الملك الفرنسي لويس الرابع Louis XIV عشر قائد الأسطول الفرنسي الماريشال دوكين Duquesne بتجديد المعاهدة مع التونسيين، ورغم التنازلات الكبيرة التي قدموها لإثبات نيتهم للسلم، إلا أن المشروع فشل بسبب مطامع لويس الرابع عشر في الحصول على المزيد من الامتيازات [44].

وبعد أن عقد لويس الرابع عشر معاهدات سلم مئوي مع إيالات الجزائر وطرابلس، كلف الماريشال ديستري Déstry من أجل إبرام معاهدة مماثلة، وتجديد معاهدة 1672م مع تونس، ولأن ميزان القوى كان لصالح الفرنسيين، بعد الحملة التي قام بها الماريشال ديستري ضد السواحل التونسية، استغل المرسليون الفرصة، وتمكنوا من استرجاع مركز

الرأس الأسود ؛فقد قام تاجر مارسيلي يدعى جان غوتييه Jean Gauttier ؛بدفع تعويضات للداي مقابل منحه حق استغلال الموقع، وتم توقيع معاهدة في 28 أوت 1685م، سمحت له باحتكار صيد المرجان بالساحل التونسي، وقد ومنحت شركته امتيازات كبيرة في التعاملات التجارية .ثم تحولت الشركة إلى تجارة القمح بين إيالة تونس وفرنسا بعد تراجع نشاط صيد المرجان(45).

وقد أعطت المعاهدة أهمية كبرى للمصالح التجارية الفرنسية بتونس، وضمنت لفرنسا تفوقها على حساب الدول الأوربية الأخرى، وأقرت المعاهدة مبدأ المعاملة بالمثل لتجار الطرفين في الموانئ، كما أعادت امتياز استغلال الرأس الأسود للفرنسيين، بعدما كان في يد منافسيهم الإنجليز(46).

5. العلاقات التونسية الفرنسية بعد معاهدة 1685م:

التزمت كل من تونس وفرنسا بالسلم طيلة هذه الفترة؛ فبالنسبة لتونس التزمت بتطبيق بنود معاهدة 1685م، من أجل إثبات النية السلمية، أما فرنسا فكانت في حاجة إلى القمح التونسي، والتجارة التونسية؛ بسبب المجاعات التي شهدتها أوربا، وبسبب الأوضاع التي أفرزتها حرب أوغسبرغ (1688م-1697م)، والمنافسة التجارية الإنجليزية، والهولندية للاستحواذ على التجارة في حوض البحر المتوسط، لذلك توجهت سياسة لويس الرابع عشر Louis XIV إلى السلم، واللين اتجاه التونسيين باستمرار في هذه المرحلة، والتزمت فرنسا بمعاهدة السلم(47).

وقد فرض لويس الرابع عشر على تونس شروطا أخرى مست سيادة الإيالة. ومن بينها: تعهد تونس باحترام الامتيازات بما في ذلك مبدأ تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية، بحد أقصى 3%، والتي كانت تتراوح قبل ذلك ما بين 10% و15%، وكذلك الامتيازات القضائية الخاصة بعدم محاكمة الرعايا الفرنسيين إلا بحضور قناصلهم، وأهم من ذلك تعهد تونس بالقبض على سفن الجزائر وطرابلس وسلا، إذا اشتبكت هذه في

البحر في حرب مع سفن فرنسية .كما تعهدت تونس بعدم استرقاق الأسرى الفرنسيين، وتحرير من يوجد منهم في سجون الإيالة التونسية[48].

وقد نجحت الأساطيل الفرنسية المتواجدة باستمرار في السواحل التونسية، في هذه الفترة في التضييق على السلطات التونسية، التي التزمت بتطبيق بنود معاهدة السلم لسنة 1685م كاملة، في حين أن الجانب الفرنسي لم يلتزم بتطبيق البند المتعلق بالمعاملة بالمثل؛ فيما يخص تبادل الأسرى التونسيين. وقد استفادت فرنسا من المعاهدة[49].

أما علاقات الطرفين التجارية ما بعد معاهدة 1685م فقد كانت تونس تصدر الجلود الطرية، وكذلك الصوف والشمع العسلي والإسفنج، والتمر، وريش النعام، وتستورد أنواعا أخرى من الصوف المناسب لصنع الشاشية؛ وهي صناعة رائجة في تونس، وكذلك الخمر وأقمشة الكتان والأسلحة، وكانت شركة الرأس الأسود تنافس باقي الأوربيين في التجارة مع تونس، ورغم أن التجارة الفرنسية في تونس بلغت ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما بلغته مع الجزائر فيما بين سنتي 1670 و1690م، فإن حجمها ظل ضعيفا .لكن تموين الشركة الفرنسية لجيوش الملك لويس 14 بكميات الحبوب ابتداء من سنة 1691م كان يدر أرباحا طائلة، لذلك سعت الشركة إلى الإبقاء عليها بالتحصيل على لزمة دائمة مع بداية القرن 18م (50). وقد اعترف وزير البحرية الفرنسي بونشارتران Ponchartran في سنة 1692م، بأن الإيالة التونسية قد أصبحت مصدرا حيويا للحبوب بالنسبة لجنوب فرنسا[51].

لقد تراجع الدور التجاري للشركة الفرنسية بعد سنة 1694م؛ بسبب ظروف حرب عصبة أوغسبرغ (اوجزبرج)[52]. والمنافسة الجنوية والإنجليزية في تونس، لذلك أعطى الوزير الفرنسي بونتشارتان أوامره إلى القنصل الفرنسي بتونس سورهاند Sorhainde، للتفاوض مع التونسيين في سنة 1697م، من أجل الحصول على امتياز دائم لهم في مركز الرأس الأسود ورغم توقيع معاهدة 1698م، التي وقعها كل من الباي التونسي رمضان باي والقنصل سورهاند والتي نصت في فصلها 15 المتعلق بالأداء القمرقي، وهو 3%

الذي هو من مستحقات الفرنسيين مقابل السلع التي يأتون بها إلى الموانئ التونسية، ويشمل هذا الأداء أيضا السلع التي يأمر بها الفرنسيون من موانئ فرنسا، والسلع التي تأتي لحسابهم من قرنة أو الموانئ الإيطالية، أو أماكن أخرى .ولكن إذا ثبت وأن صادف وأن أتى فرنسي، أو أمر بسلع باسمه وثبت أنها ملك يهودي أو أقوام أخرى من غير الفرنسيين، فإن السلعة مخالفة للقانون، وتحجز لفائدة الدولة التونسية، ويجبر التاجر الفرنسي على دفع غرامة تقدر ب 14% من قيمة السلعة المحتجزة[53]. إلا أن المفاوضات بين الطرفين استمرت، لتنتهي بحصول الفرنسيين على حق الاستغلال الدائم لمركز الرأس الأسود بعد توقيع معاهدة في سنة 1700م [54].

الخاتمة :

من خلال هذا المقال يمكننا استخلاص بعض النتائج، المتعلقة بعلاقات تونس وفرنسا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1577م و1685م، وهي كالتالي:

1- إن علاقات الإيالة التونسية مع فرنسا خلال هذه الفترة، تعتبر مهمة، وعريقة بالمقارنة مع دول أوربية متوسطية أخرى ؛ذلك أنها تعود إلى سنة 1577م، وبالتالي منذ أن أصبحت تونس إيالة عثمانية.

2- إن علاقات إيالة تونس السياسية مع فرنسا تميزت خلال القرنين 16م، و17م بالتنوع، والمتواصل، فقد منحت فرنسا بتونس حق إنشاء قنصلية لحماية مصالح رعاياها في وقت مبكر، كما عقدت مع الإيالة عدة معاهدات كانت كثير منها لمدة مائة عام. لكن نشاط القرصنة المتبادلة وقضية الأسرى كانت من بين أسباب الإخلال ببنود تلك المعاهدات.

3- كانت المصالح الفرنسية التجارية في الإيالة، تحتم عليها إعادة العلاقات في كل مرة، بتجديد المعاهدات السابقة، ولو عن طريق الحملات البحرية مثلما حدث عدة مرات، في عهد الملك لويس الرابع عشر.

4- كانت قضايا الامتيازات الفرنسية، والمراكز التجارية، وحقوق الشركات التجارية الفرنسية في تونس، تمثل المحورها الأساسي، لعلاقات الإيالة التونسية مع فرنسا التجارية في هذه الفترة، لذلك فرضت فرنسا في كل معاهدة على البايات التونسيين هذه القضايا.

5- لم يوجد خلال هذه الفترة ممثلا للمصالح التونسية في فرنسا، بالرغم من المعاهدات المبرمة ؛على الصعيد السياسي، أو التجاري بين الطرفين.

6- فرضت فرنسا معاهدة سنة 1685م على إيالة تونس، من أجل الحفاظ على علاقات سياسية سلمية، وعلاقات تجارية متينة مع الإيالة التونسية، والتي ستكون أساسا لمعظم معاهدات الطرفين خلال القرن 18م. وبذلك تكون هذه المرحلة من علاقات الطرفين السياسية، والتجارية بين تونس وفرنسا؛ قد حددت فعلا طبيعة تلك العلاقات خلال القرن القادم، وستحافظ فرنسا على وضعها المميز في تونس .

الهوامش:

(1) عبد الجليل التميمي: **الحياة الاقتصادية في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس 1986، ص 19.

(2) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة، ينظر إلى محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت 1988، ص ص224-299.

(3) فرونسوا أرنولاي: فيومارا صلاتا: **وكالة تجارية بالبلاد التونسية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر**، ترجمة: عبد الجليل التميمي، في المجلة التاريخية المغربية،العدد 7-8، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس 1977، ص ص 113-115.

(4) Grand champ Pierre: **la France en Tunisie a la fin du XVI siècle (1582-1600)**, société anonyme de l'imprimerie rapide, Tunis 1920, p10.

(5) Paul Masson: **établissements commerce Français dans l'Afrique Barbaresque (1590 – 1793) – (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**, librairie Hachette, Paris 1903, p 59

(6) عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 19

(7) قرية صغيرة كانت توجد بالقرب من طبرقة ويسميها الفرنسيون كاب نقرو Cap-Négre،أي الرأس الأسود ،ينظر إلى : الهامش رقم 4،الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا في تونس 1782م-1814م**، أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ، منشورة، الجامعة الأمريكية، بيروت 1971، ص 59. والرأس الأسود نتوء بحري يقع إلى الشرق من جزيرة طبرقة، يتحكم في خط الملاحة بين بنزرت وعنابة، عرف بهذا الاسم نظرا للون صخوره الداكنة، يقع على خط عرض 34 و36 شمالا، أول من بناه الجنويين، ثم احتكره الفرنسيين، ينظر: هابنسترايت:

رحلة العالم الألماني ج. أو هبنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1732م)، ترجمة وتقديم وتحقيق: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس 2008، ص ص 100-104.

(8) فرونسوا أرنولاي: المقال السابق، ص 114 .

(9) Paul Masson: opcit , p20

(10) المعاهدة منشورة، وهي تتكون من تتكون من 09 فصول. للإطلاع ينظر:

Rouard de Card: **Traités de la France avec les Pays de l'Afrique du Nord, Algerie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc**, Pédone, Paris 1906, p 113.

(11) عبد الحميد هنية: **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات تبر الزمان، تونس 2012، ص 119.

(12)Alphonse Rousseau: **Annales Tunisiennes ou aperçu sur la Régence de Tunis**, édition Bouslama , Tunis 1980 , p 47.

(13)Eugène Plantet: **Correspondances des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour (1577-1830)**, Félix alcon éditeur, Paris 1899, T1 , p 12.

(14)Paul Masson: op.cit. , p 48.

(15) شارل أندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة: مزالي محمد وبن سلامة البشير، ط2، الدار التونسية للنشر، ج2 ، تونس 1983، ص364.

(16)Paul Masson: op.Cit. , p 49.

(17)Pierre Grand Champ: op.Cit. ,T6 pp 36-37.

(18) صالح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**،ط6، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993، ص ص 48-49 .

(19) جون وولف: **الجزائر و أوربا (1500-1830)**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 295 .

(20) ليلى الصباغ: **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين 16م و17م**، ط1، مؤسسة الرسالة، ج2، بيروت 1989، ص539 .

(21) عائشة غطاس: **المعاهدة الجزائرية البندقية**، في **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد7، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر1993، ص ص149-162.

(22) عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 20.

(23) Paul Sebag: **Tunis aux XVII siècle une cité Barbaresque**, l'Harmattan, Paris 1989, p 136.

(24)Paul Masson: op.cit. , p 54.

(25) الفندق الفرنسي بني مثل الخان، إنه قسم رئيسي في مسكن، له فناء مربع في الوسط، وبه مخازن في الطابق الأرضي، وغرف في الأعلى تتصل فيما بينها بأروقة، بالإضافة إلى شقة القنصل، كما يوجد سطح في الأعلى، بالإضافة إلى قاعة للأكل والمطبخ، والديوان. ينظر:

Paul Sebag : **Tunis Histoire d'une ville**, l'Harmattan, Paris 1998, p 166.

(26) أندريه ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة: لطيف فرج، ط2 ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1991، ص188.

(27) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص361.

(28) أحمد عبد السلام: **المؤرخون التونسيون في القرن 17م ،18م ،19م**، رسالة في تاريخ الثقافة، نقلها من الفرنسية إلى العربية: أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحيوي، بيت الحكمة، تونس 1993، ص 61.

(29) الصادق بوبكر: **إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر المتوسط مرسيليا وليفورنة**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية – الموريسكية، تونس1987، ص17 .

(30) المرجع نفسه، ص 10.

(31) الصادق بوبكر: المرجع السابق، ص 11.

(32) أحمد قاسم: **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم 1574–1600**، تقديم عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2004، ص ص 324–325.

(33)Eugène Plantet: opcit ,T1 p 156.

(34)Alphonse Rousseau: op.cit , p 52.

(35)Rouard de Card : opcit , p 121.

(36)paul sebag : Tunis aux XVII, opcit, p 136.

(37) المعاهدة منشورة، تتكون من 14 بندا للاطلاع ينظر Rouard de Card : opcit , pp 126-129

(38 شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص364

(39)Eugène Plantet: opcit ,T1 p 156.

(40)Alphonse Rousseau: op.cit , p 62.

(41 ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الزمان**، 3ج، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس1977، ج2، ص 61.

(42)Alphonse Rousseau: op.cit , p 62.

(43)Eugène Plantet: opcit ,T1 pp 300-301.

(44)Ibid, pp 319.

(45) المعاهدة منشورة، تتكون من 16 بندا للاطلاع ينظر .Rouard de Card : opcit , pp 126-129

(46)Alphonse Rousseau: op.cit , pp 67-68.

(47) Paul Masson: opcit , p 255.

(48) صالح العقاد : المرجع السابق، ص ص 48–49 .

(49)Paul Masson: opcit , p 255.

(50) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص361، 364

(51) جون وولف: المرجع السابق، ص 369.

(52) ساءت علاقات لويس 14 ملك فرنسا مع معظم الدول الأوربية البروتستانتية؛ بسبب إلغائه لمراسيم نانت في سنة 1685م، فتكتل ملوك وأمراء هذه الدول ضده، وكونوا تكتلا ضد فرنسا في سنة 1688م؛ ضم كل من إسبانيا والسويد، وبروسيا ودوق سافوا، وعرف هذا التكتل باسم عصبة أغسبرغ، وهدفت للمحافظة على التوازن الدولي في أوربا ضد لويس 14، انضم إليها البابا في نفس السنة، خاض لويس الرابع عشر ضدها عدة حروب في أوربا. ينظر: يحي جلال: **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، ب ت ن، الإسكندرية، ص ص 71–72 .

(53) المختار باي: المرجع السابق، ص ص 597 .

(54) Paul Masson: opcit , p259.